

بهدف الوصول الى غاية الخيرة. اظهرتها الوثيقة وهي تحقيق صفة اقتصادية جديدة بين الدول الغربية الصناعية والعالم الثالث. بحيث تم الفوائد على الطرفين معاً! ولا شك ان البيان الختامي الذي صدر في مؤتمر القمة جاء نتيجة مناقشات مطولة بين الدول الرئيسية في المنظمة ونتيجة التوسط بين مواقفها المتوقعة. لذلك انصف بالاعتدال الشديد وبخنب كل المواقف المتطرفة حول القضايا الحساسة وقد عكس بذلك الروح العامة التي سادت المؤتمر. وعبر الرئيس بومدين عن هذا الجو في خطابه الافتتاحي حيث قال في رد مبطن على سياسة المجابهة التي تريد امريكا اتباعها مع منظمة الاوبك: « نأذا كان لا بد من تجميد الاسعار فاننا سنجمدها ، وإذا كان لا بد من تخفيضها فاننا سنخفضها ، لكن بشرط أن يكون هناك بالتقابل وفي نفس الوقت مجهود مماثل من طرف البلدان المتطورة وان يساهم الجميع ، كل حسب مستوى اهميته وامكانياته ومسؤولياته ، في العمل على اصلاح الاقتصاد العالمي واستئناف الاستقرار الضروري للتنمية والازدهار » .

اما بالنسبة لمناقشة المسائل المحددة في المؤتمر فقد تبلورت المواقف بشكل عام حول طرفين رئيسيين هما وجهات النظر التي تمثلها الجزائر من ناحية وتلك التي تمثلها المملكة العربية السعودية من ناحية اخرى . فالجزائر ومؤيدوها يبدون حتما أكثر راديكالية وتسيينا وتشددا من السعودية ومن يلتف حولها . اما وجهات نظر بقية المشتركين فكانت تتأرجح بين هذين الطرفين ومما للموضوعات المطروحة على النقاش ، وكانت اكثر المسائل حساسية ومدعاة للجدل وضرورات التوسط هي المسائل التالية : ضبط انتاج البترول ، تثبيت الاسعار ، طسرق استخدام الفوائض المالية المتوفرة لدى دول الاوبك ، اسلوب الرد على سياسة المجابهة والتهديد والعدوان الموجهة ضد المنظمة ، تمثيل العالم الثالث في الاجتماع التحضيري الذي سيؤدي الى انعقاد المؤتمر الدولي الاقتصادي ، أسعار المواد الخام . بالنسبة للقضايا الحساسة تمكنت السعودية بمفردها من احباط كافة التحركات التي حاولت المكثفة الأخرى في المؤتمر للقيام بها من اجل حل

الى ٥ دولارات للبرميل الواحد . ولا تدخل في هذه الاسعار الدنيا العائدات والضرائب علما بأن هذه الحسابات تفترض مردودا على الاستثمار معتله حوالي ١٥ الى ٢٠ بالمائة . ومعروف ان انخفاض تكاليف المصادر البديلة الى هذا المستوى ما زال بعيدا جدا وغير مطروح كإمكانية جدية في المستقبل القريب . يضاف الى ذلك واقع بسيط هو أن تكاليف مثل هذه المشروعات قد تضاعفت الى حد كبير منذ منتصف عام ١٩٧٤ في حين ان الاسعار الحقيقية للبترول تميل الى الانخفاض بسبب تجميدها في الوقت الحاضر . فلو افترضنا ان ينسوى سعر البترول المطلوب في الدول المستهلكة وفقا لمقترحات كيسينجر - يجب ان يغطي اكثر مصادر الطاقة البديلة كلفة ( الرمال القطرانية والزيوت الحجري ) لاجاز تقدم ملموس في هذه المشاريع سيكون السعر المطلوب اكثر ارتفاعا نوعا ما من السعر الحالي ( عشرة دولارات ونصف الدولار للبرميل الواحد ) وبدون ذلك لا يمكن تحقيق النتائج التي يقول كيسينجر بأنه يريد تحقيقها . ومما يؤكد هذا الاستنتاج ابتعاد الشركات الامريكية بسرعة عن الاستثمار في الرمال القطرانية والزيوت الحجري وعمليات تحويل الفحم الحجري الى غاز حتى ضمن اطار المستوى المساند حاليا لاسعار البترول . من هنا اذن محاولة الرئيس بورد فرض ثلاثة دولارات ضريبة على كل برميل من البترول المستورد .

الواقع هو ان دول الاوبك ليست غير تادرة على الاستجابة لهذه السياسة البترولية الامريكية فحسب ، بل انها تعد العدة وتدرس الخطة اللازمة لمواجهة الانخفاض الفعلي الذي سيطرأ على أسعار النفط في السنوات الثلاث المقبلة . ومن الإجراءات التي تدرسها الاوبك حاليا الابقاء على تجميد الاسعار خلال ١٩٧٥ ، ربط الاسعار جزئيا بمعدل التضخم في ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، ثم ربطها كليا بهذا المعدل خلال السنوات الثلاث التالية .

التطور الرئيسي الثاني الذي سنتناوله في هذا التقرير هو مؤتمر القمة الذي عقده ملوك ورؤساء دول الاوبك في الجزائر من ٤ - ٦ اذار ١٩٧٥ ، وسنتطلق من الوثيقة الهامة التي صدرت عن المؤتمر والتي حددت الاطار العام للحوار المزمع اجراؤه مع الدول المستهلكة ولهجة هذا الحوار . كل ذلك